الحقائق الجغرافية في فكر السيد محمد باقر الصدر (قدس الله سره)

"دراسة تحليلية في كتاب اقتصادنا"

المدرس الدكتور

حيدر حسين عبد الستار رمضان

جامعة بغداد - كلية الآداب ـ قسم الجغرافية ونظم المعلومات الجغرافية

haedar.mandelawi@gmail.com

المدرس الدكتور

آمال صباح حسن كاظم

جامعة بغداد ـ كلية الآداب ـ قسم الاجتماع

amal82sabah@gmail.com

The Geographical Realities of Alsead Mohammed Baqir Al-Sadir "Qads Allah Sarrah" " An Analytical Study in a Book of Economics

Dr. Hayder Hussein Abdulsattar

Baghdad University , College of Arts , Geography and GIS Department

Dr. Amal Sabah Hassan

Baghdad University , College of Arts , Sociology Department

الملخص:

غالباً ما تكون للظواهر الجغرافية مكانة محورية في النظريات العلمية التي تستند على الحقائق التي تكسبها الدقة والمقبولية، ودراستنا تبحث في احدى روافد علم السيد الشهيد محمد باقر الصدر وهي "الحقائق الجغرافية" التي وظفها في كتابه القيم "اقتصادنا" فكانت جزءاً من النظريات التي طرحها أو ساندة لها، الى جانب العلوم الاخرى، ما كسبت نظرياته المقبولية العلمية وامكانية التطبيق، لتمثل الطرح الاسلامي لمشكلة الاتجاه الاقتصادي وتبعاته الاجتماعية والسياسية والفكرية المسند علمياً، وخارطة طريق لتحقيق وتطبيق الفكر والشريعة الاسلامية في الحياة الاقتصادية، للحفاظ على الهوية الاسلامية وأيضاً الحفاظ على المسلمين من الضياع في متاهات الفكر الاقتصادي الشيوعي والرأسمالي ومنافستها وفقاً لفلسفة علمية منطقية. حيث تم عرض نظريات السيد الشهيد ورؤيته في المعاملات الاقتصادية وفلسفته فيها، ومكانة الخصائص الجغرافية الطبيعية والبشرية منها في بعديها الزماني والمكاني. وهو ما أثبتته الدراسة في فرضيتها من أن للحقائق الجغرافية مكانة مهمة في فكر السيد الشهيد وفلسفته الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الحقائق الجغرافية، فكر السيد محمد باقر الصدر، توزيع مصادر الانتاج، سياسات تنمية الانتاج، الضمان الاجتماعي للسكان.

Abstract:-

Geographical phenomena often have a central place in scientific theories based on the facts gained by accuracy and acceptability, and our study examines one of the tributaries of the science of The Martyr Mohammed Baqir al-Sadr, which he employed in his book Values ("Our Economy") was part of The theories he put forward or supported, along with other sciences, gained his theories of scientific acceptability and applicability, to represent the Islamic proposition of the problem of economic trend and its scientifically mandated social, political and intellectual implications, and a road map for achieving and applying Islamic thought and law. In economic life, to preserve the Islamic identity and also to preserve Muslims from being lost in the maze of communist and capitalist economic thought and its competition according to a logical scientific philosophy. Alsead AlShaheed's theories and vision were presented in economic transactions and his philosophy in them, and the place of natural and human geographical characteristics in their temporal and spatial dimensions. This is what the study has shown in its hypothesis that geographical realities have an important place in Alsead AlShaheed's thinking and economic philosophy.

Key words: Geographical Facts , Alsead Mohammed Baqir Al-Sadr's Thought , Distribution of Production Sources , Production Development Policies , Social Security for the Population.

المقدمة:ـ

كثيراً ما يوصف علم الجغرافية بالعلم التطبيقي التجديدي فالعلاقات المكانية للظواهر الجغرافية الطبيعية والبشرية متجددة ومستمرة في التبدل في بعديها الزماني والمكاني. فالحقائق الجغرافية اعتمدت ومنذ القدم في الكثير من نظريات التي جاء بها أرسطو وبطليموس وغيرهما، فالبعد الجغرافي واضح في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العسكرية للإمبراطوريات التي ظهرت في وادي الرافدين وأرض كنعان وعند الرومان واليونان وغيرها. وعند ظهور الدولة الاسلامية جاءت المعرفة الجغرافية في العديد من كتابات العلماء والرحالة المسلمين (لا يسع المجال لتوضيح ما هو مسلم به)، وزادت أهمية الحقائق الجغرافية مع تطور العلم ميدانياً، وهذا ما جعل السيد الشهيد محمد باقر الصدر يورد الكثير من الحقائق الجغرافية في نظرياته ويسند بها اخرى.

فكل من يقرأ مؤلفات يلتمس حقائق تعتبر محاكاة للواقع والمنطق والتي لا تتعارض مع الحقائق العلمية والنصوص القرآنية فهو بذلك قد اسس مدرسة علمية بمثابة اساس لكل العلوم ومنها علم الجغرافيا، فالمدرسة الجغرافية تحتاج الى تطور فكري وفلسفي الى جانب التطور العلمي الميداني (المكاني)، كما تحتاج الى اثبات وجود بين العلوم والمعارف الاخرى، كضرورة علمية في حل المشكلات، فالسيد الجليل عندما وضع نظرياته الاقتصادية من باب الدين الاسلامي قد جمع بين الدين والاقتصاد وجعل للمسلمين نظرتهم الاقتصادية الواقعية واسندها بالحقائق العلمية للعلوم والمعارف الاخرى (العلمية والانسانية) الفيزياء والكيمياء وعلم النفس والفلسفة والتاريخ والجغرافية وغيرها واخرجها بقوانين ونظريات مسنودة علمياً.

ان ورود الحقائق الجغرافية في النظريات الاقتصادية للسيد الجليل قد اوجدت تقارب واضح بين الفكر الجغرافي والفكر الاسلامي (الديني) واعطت للمفكرين في مجال الدين والباحثين الجغرافيين دافع لتفسير الظواهر الجغرافية من الثوابت الدينية. وهذا يدعونا الى امكانية تفسير بعض الحقائق الجغرافية مثل نشأة الارض وفك غموض الطبيعة تحقيق التنمية ووضع السياسات السكانية.

مشكلة البحث: وتتمثل بـ (ما أهمية وحجم المعرفة الجغرافية في مؤلف السيد الجليل " اقتصادنا")، (وهل بإمكان الحقائق الجغرافية اسناد النظريات في فك الاشكالات)، (ما هي مكانة الفكر الجغرافي في العلوم الاخرى وخاصة فلسفة الدين في الحياة).

أما فرضية البحث: ان ورود الحقائق الجغرافية في النظريات الاقتصادية للسيد الجليل ما هي الا دليل على اهتمامه بالعلوم والمعارف وادخالها وصهرها في النظريات والقوانين التي تنظم حيات المجتمعات أوجد السيد الحلول الاسلامية للاقتصاد العالمي وموقف المسلمين من النظريات الشرقية والغربية. من جهة اخرى جاءت الدراسة بمثابة تحقيق جغرافي لتشخيص مكانة المعرفة الجغرافية في فكر السيد الشهيد وفلسفته الاقتصادية، وتقريب وجهات النظر بين الحقائق الجغرافية والمنطلقات الدينية وبناء النظريات وفلسفتها.

وفيما يأتي توضيح لما جاء في مؤلف السيد الجليل " اقتصادنا " من حقائق جغرافية تعكس اهمية المعرفة الجغرافية في طرح النظريات.

تقارب المنهج العلمي عند السيد محمد باقر الصدر ومنهج البحث الجغرافي:

وصف السيد التفسير العلمي لظواهر الكون المتنوعة في خط متدرج يبدأ بوصف فرضية الظاهرة اي تفسيرها بافتراض الواقع والذي يعالجه العالم ويحاول استكشاف اسراره واسبابه ولا يصل هذا التفسير الى الدرجة العلمية الا اذا استطاع الدليل العلمي ان يبرهن عند التفسير للظاهرة موضوع البحث، وهو بذلك اعطى للجغرافيين اسناد نظري لمنهجهم في الوصول الى الحقائق الجغرافية، مما مكنهم من وضع مراحل لحل المشكلة الجغرافية بطرق علمية.

فمراحل تطور الفكر الجغرافي لا تبتعد عن وجهات نظر السيد، فتبتدأ المراحل بالحتم البيئي (تأثير البيئة على حياة الانسان)، ثم انتقلت الى مرحلة اخضاع البيئة لإرادة الانسان وهذا ما اكد عليه السيد في توضيح مسألة العمل واصنافه في كتابه اقتصادنا والذي سيتم تناول كل محور من محاوره كلا على حدة، كما اكد السيد على المرحلة التاريخية ودورها في حياة الانسان ونظمه الاقتصادية وفقا للعمليات الانتاجية (الصدر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، ص١٤١). وهذا ما يؤكد على اهمية المنهج التاريخي في الدراسات الجغرافية من خلال متابعة الظاهرة الجغرافية تاريخيا فقد اورد السيد مثلا عن اكتشاف قوة البخار في اواخر القرن

الثامن عشر كان وليدا للظروف الاقتصادية ولحاجة العمليات الانتاجية لتلك القوة في تطوير الانتاج افقياً (التوسع في الانتاج) وعامودياً (تطوير الانتاج) ولا تتعارض نظرته المستقبلية للظاهر العلمية مع التطور الحاصل لمنهجية البحث الجغرافي من حيث ادخال التقنيات الحديثة في الدراسات الجغرافية. ويكون بذلك قد اعطى فكر السيد للإنسان دوره في بناء حياته الاقتصادية عن طريق تسخير العوامل الطبيعية وقدراته العقلية وهو بذلك قد اعطى لإرادة الانسان المكانة المتقدمة في حل المشكلات وهذا ما جاءت به الدراسات الجغرافية بوصفها الانسان هو هدف الدراسات الجغرافية الحديثة.

البعد الجغرافي للمشكلة الاقتصادية من وجهة نظر السيد محمد باقر الصدر:

تتفق التيارات الفكرية في الحقل الاقتصادي جميعا على: ان في الحياة الاقتصادية مشكلة يجب ان تعالج، وتختلف بتحديد طبيعة هذه المشكلة والطريقة العامة لعلاجها، فالرأسمالية تعتقد ان المشكلة الاقتصادية الاساسية هي قلة الموارد الطبيعية وهذا ما ذهب اليه مالثوس في نظريته التي تقول ان حجم السكان يتزايد بمتوالية هندسية بينما زيادة الغذاء بمتوالية حسابية (ابو صبحة، ٢٠١٥، صـ٢٨٤-٢٨٥). وترى الماركسية ان المشكلة الاقتصادية دائما هي مشكلة التناقض بين شكل الانتاج وعلاقته بالتوزيع)الصدر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، ص٤١٦) في حين ان الاسلام يرى المشكلة هي مشكلة الانسان نفسه لا الطبيعة ولا اشكال الانتاج وبذلك صاغ السيد نظرة الاسلام للمشكلة الاقتصادية في بعدها الجغرافي اذ اشار الى عامل السكان الذي اعده المشكلة الرئيسية والعامل الطبيعي هو الحل من خلال تسخيره للظروف الطبيعية والتفاعل معها تبعا لحاجاته وقدراته ومهاراته ومثال على ذلك اقامة السدود لخزن مياه الانهار والامطار وبذلك يكون السيد قد اشار الى ان اهمال الانسان لاستثمار الطبيعة وموقفة السلبي منها هو السبب في المشكلة الاقتصادية.

قوة العمل ودورها في المشكلة الاقتصادية

للتعرف على دور العمل في التوزيع لابد من دراسة الصلة الاجتماعية بين العمل والثروة التي ينتجها، وقد ذكر السيد في هذا المجال موقف الاقتصاد الشيوعي في ان الشخص يعمل لكنه لا يملك ثمرة عمله ولا يختص بنتائجه وبذلك يصبح موقف العمل من التوزيع سلبيا، فهو اداة انتاج السلع وليس اداة توزيع لها وانما الحاجة وحدها هي التي يتم بها

توزيع السلع ولهذا يختلف افراد المجتمع في حضهم من التوزيع اما الاقتصاد الماركسي فهو يحدد صلة العامل نتيجة عمله اذ ان توزيع القيم المنتجة في مختلف فروع الثروة على اساس العمل اي ان (كلا حسب عمله لا حسب حاجته) ليصبح العمل اداة التوزيع الاساسية في المجتمع الاشتراكي، اما نظرة الاسلام للعمل فتختلف عن النظرة الشيوعية والاشتراكية اذ انها تنصب على الافراد بوصفهم بشرا يتحركون ويعملون فلا يمكن ان تنقطع الصلة بين العامل ونتيجة عمله وعليه استند السيد في وضع نظريته الاقتصادية الى قوة العمل (الصدر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، ص٣٣٥). وهو بذلك اكد على عامل جغرافي مهم في العملية الانتاجية الا وهو (الايدي العاملة)، وقسم المجتمع الى ثلاث فئات هي:

- **الفئة الاولى:** تكون قادرة بما تتمتع به من مواهب وطاقات فكرية وعملية على توفير معيشتها بمستوى مرفه.
- **الفئة الثانية:** تستطيع ان تعمل لكنها لا تنتج في عملها الا ما يوفر حاجاتها الاساسية.
- **الفئة الثالثة:** لا يمكنها ان تعمل لضعفها البدني او عاهة عقلية (الصدر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، ص٣٣٩).

وبذلك يكون السيد قد بنى نظريته التي قسمت المجتمع الى ثلاث فئات هي في الحقيقة تقترب من الجغرافية السكانية التي تعطي مؤشرا على قدرة السكان على الانتاج وعلى حيوية المجتمع وهو ما يعرف بنسبة الاعالة العمرية والحقيقية للسكان (اسماعيل، ١٩٨٩، صـ ١٣٣). فعلى اساس النظرة الاسلامية لقوة العمل تعتمد الفئة الاولى في كسب نصيبها من التوزيع بوصفه اساس للملكية واداة رئيسية للتوزيع فيحصل كل فرد من هذه الفئة على حظه من التوزيع وفقا لإمكانياته الخاصة اي ان العمل هو اساس نصيبها من التوزيع، اما الفئة الثانية التي تعمل ولا تجني من عملها الا الحد الادنى من المعيشة فهي تعتمد في دخلها على العمل والحاجة معا فالعمل يكفل لها معيشتها الضرورية، والحاجة تدعوا (وفقا لمبادئ الكفالة والتضامن) الى زيادة دخل هذه الفئة بأساليب وطرق محددة في الاقتصاد الاسلامي ليتاح لإفراد هذه الفئة العيش بالدرجة العامة من الرفاه، اما الفئة الثالثة يتركز دخلها على اساس الحاجة وحدها، لأنها عاجزة عن العمل وفقا لمبادئ الكفالة العامة والتضامن الاجتماعي، وبذلك اكد السيد على مبادئ وسياسات تجمع بين السياسات السكانية

والمستوى الاقتصادي للمجتمعات.

التفسير الجغرافي للملكية الخاصة من وجهة نظر السيد محمد باقر الصدر:

قرر الاسلام ان العمل سبب للملكية وفقا للميل الطبيعي في الانسان الى تملك نتائج عمله، واتخذ من العمل على هذا الاساس اداة رئيسية للتوزيع، وانتهى في ذلك الى امرين احدهما السماح بظهور الملكية الخاصة على الصعيد الاقتصادي والامر الاخر هو تحديد مجال الملكية الخاصة وفقا لمقتضيات قاعدة العمل سبب للملكية، وعليه يمثل العمل اساس لتملك الثروات في نظر الاسلام فهو اداة رئيسية في جهاز التوزيع الاسلامي وفقا لقاعدة العمل سبب للملكية.(الصدر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، ص٣٤٢-٣٤٣(وهذا ما تشير اليه الدراسات الجغرافية من ان للعمل مكانة مهمة في الجغرافية الاقتصادية (عناصر الانتاج)، واكد السيد الشهيد الصدر على ان توزيع الثروة يتم على مستويين، احدهما توزيع المصادر المادية للإنتاج، والاخر توزيع الثروة المنتجة، فمصادر الانتاج هي (الارض، المواد الاولية، الادوات اللازمة للإنتاج السلع المختلفة، وهذه الامور تساهم في الانتاج الزراعي والصناعي (الصدر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، صـ٤١٠).

اما الثروة المنتجة فهي (السلع التي تنتج خلال عمل بشري مع الطبيعة، وتنتج من عملية تركيب بين تلك المصادر المادية للإنتاج، فهناك اذا ثروة اولية وهي مصادر الانتاج وثروة ثانوية وهي ما يظفر به الانسان عن طريق استخدام تلك المصادر من متاع وسلع، وللحديث عن التوزيع يجب ان يستوعب كلتا الثروتين مصادر الانتاج والسلع المنتجة) (الصدر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، ص٤١٣).

وهذا ما تتضمنه الجغرافية الصناعية (في تحديد الموقع الصناعي)، ومن الواضح من وجهة نظر السيد الجليل ان توزيع المصادر الاساسية للإنتاج يسبق عملية الانتاج نفسها، لان الافراد انما يمارسون نشاطهم الانتاجي وفقا للطريقة التي يقسم بها المجتمع مصادر الانتاج. فتوزيع مصادر الانتاج قبل الانتاج واما توزيع الثروة المنتجة فهو مرتبط بعملية الانتاج ومتوقف عليها لأنه يعالج النتائج التي يسفر عنها الانتاج وهذا ما تنص عليه (نظرية الموقع الامثل لكلفة الانتاج) اما طرحه لرؤية الدين الاسلامي فانه يعالج قضايا التوزيع على انطاق اوسع وباستيعاب اشمل لأنه لا يكتفي بمعالجة توزيع الثروة المنتجة وتوزيع مصادر الانتاج

كما صنعت الرأسمالية التي تركت مصادر الانتاج يسيطر عليها الاقوى دائما تحت شعار الحرية الاقتصادية، بل ان الاسلام تدخل ايجابيا في توزيع الطبيعة ومتضمنته من مصادر انتاج، وقسمها الى عدة اقسام لكل قسم طابعه المميز من الملكية الخاصة او الملكية العامة وملكية الدولة والاباحة العامة وهذا يتوافق مع المفهوم الجغرافي للملكيات مثل توزيع الملكيات الزراعية (الديب، ١٩٩٥، صـ٤٢٥). ولهذا السبب تصبح المرحلة الاولى في الاقتصاد الاسلامي هي التوزيع بدل الانتاج، لان توزيع مصادر الانتاج يسبق عملية الانتاج وهذا ما تنص عليه معظم نظريات المواقع الصناعية في الجغرافية بضرورة وجود المصانع بالقرب من مصادر الانتاج (الموارد الاولية الطبيعية).

موقف الاسلام من توزيع مصادر الانتاج الأساسية"

ذكر السيد الجليل ان الاقتصاد السياسي يضم (الصدر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، ص٤١٤)

١- **الطبيعة** (الارض، الموارد الاولية التي تحويها الطبقة اليابسة من الارض، المياه الطبيعية، بقية الثروات الطبيعية).(الصدر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، ص٤١٧-٤١٨)

٢- **راس المال.**

٣- **العمل** (ويضم التنظيم الذي يمارسه المنظم للمشروع، اي ادارة المشروع).

وانتقد السيد الجليل المصدرين (راس المال، والعمل)، فبالنسبة لراس المال (الصدر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، ص٤١٥): فهو في الحقيقة ثروة منتجة، وليس مصدرا اساسيا للإنتاج، لأنه يعبر عن كل ثروة تم انجازها، وتبلورت من خلال عمل بشري لكي تساهم من جديد في انتاج ثروة اخرى. فالآلة التي تنتج النسيج ليست ثروة طبيعية خالصة، وانما هي مادة طبيعية كيفها العمل الانساني من خلال عملية انتاج سابقة، اذن مادام راس المال وليد انتاج سابق، فانه يكون ضمن الثروة المنتجة، لما يتضمنه من سلع استهلاكية وانتاجية.

وبالنسبة للعمل فهو العنصر المعنوي من مصادر الانتاج، وليس ثروة مادية تدخل في نطاق الملكية الخاصة والعامة.

كما سبق واشار السيد الجليل الى الطبيعة بانها تمثل العنصر الاساسي السابق للإنتاج، فالإسلام يختلف عن الرأسمالية والماركسية في علاجه لتوزيع الطبيعة في العموميات

والتفاصيل(الصدر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، ص٤١٥) فالرأسمالية تربط ملكية مصادر الانتاج ومصير توزيعها بأفراد المجتمع وما يبذله كل واحد منهم من طاقات وقوى في سبيل الحصول على اكبر نصيب ممكن من تلك المصادر، اما الماركسية فهي ترى ان ملكية مصادر الانتاج تتصل بشكل الانتاج السائد فكل شكل يقرر طريقة توزيع المصادر المادية للإنتاج ونوع الافراد الذين يجب ان يملكوها، اما الاسلام لا يتفق مع الرأسمالية والماركسية فهو يحد من حرية تملك الافراد لمصادر الانتاج ويفصل بين توزيع تلك المصادر عن شكل الانتاج لان المسالة في نظر الاسلام ليست مسالة اداة انتاج تتطلب نظاما للتوزيع يلائم نموها انما هي مسالة انسان له حاجات وميول يجب اشباعها في اطار يحافظ على انسانيته وينميها، ولهذا يجب ان يتم توزيع المصادر الطبيعية للإنتاج بشكل يكفل اشباع تلك الحاجات والميول واتاح الاسلام للأفراد اشباعها عن طريق الملكية الخاصة التي اقرها ووضع لها اسبابها وشروطها (الصدر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، ص٤١٦-٤١٧) وهذا ما اكدت عليه الدراسات الجغرافية التي تهدف الى تنمية الموارد البشرية كجزء من تنمية الاقليم الجغرافي (الزوكة، ١٩٩١، صـ٢٥).

مصادر الطبيعة للإنتاج:

١- **الارض وملكيتها:** وينظر السيد الشهيد الصدر الى ان ملكية الارض كلها ملك للأمام (ملك للدولة) وان الحق الذي يحصل عليه الفرد في الارض انما هو نتيجة لإحياء الارض وتعميرها (السبب الاقتصادي)، الذي يعد المصدر الاساسي للحقوق الخاصة في اراضي الدولة فممارسة العمليات التمهيدية (من استصلاح وحراثة وزراعة) يمنح له حقا في استثمار الارض والاستفادة منها دون تملكها (مستأجر فقط) وبدون ذلك لا تعترف الشريعة بالحق الخاص اطلاقا بوصفه عملية مستقلة ومنفصلة عن الاحياء(الصدر، الطبعة الثانية،٢٠٠٥، ص٤٤٠) ونستنتج من ذلك ان الاسلام يريد ان يخلق فرص جديدة تسهم في زيادة العرض الفعلي للأرض العامرة المنتجة من جهة ومنع تعطيل الارض اي حجزها من قبل الافراد وتعطيلها عن التعمير والانتاج. وهنا يتوافق راي السيد الشهيد الصدر مع المفهوم الجغرافي للمكان (الارض) اذ انها تمثل ركن اساسي في الدراسات الجغرافية اذ

تتوافق نظرة السيد الجليل عن الارض وملكيتها مع نظرة الجغرافية الزراعية، الحيازات الزراعية واستثماراتها. (الداهري، ١٩٦٩، ص٧٣)

٢- **المواد الاولية في الارض (المعادن):** تأتي بعد الارض مباشرة في الاهمية لخطورة الدور الذي تمارسه في حياة الانسان الانتاجية والاقتصادية، ويمكن تقسيم المعادن من وجهة نظر السيد الشهيد الى قسمين(الصدر، الطبعة الثانية،٢٠٠٥، ص٤٧١) هما:

- **المعادن الظاهرة:** وهنا يجب ان لانفهم المعادن الظاهرة بمفهومها اللفظي اللغوي، اي انها لا تحتاج الى حفر وجهد كبير في التوصل اليها، بل هي المعادن التي لا تحتاج الى المزيد من العمل والتطوير، لكي تبدو على حقيقتها اي تكون طبيعته المعدنية بارزة، سواء احتاج الانسان الى الحفر للوصول الى آباره وعيونه، او وجده بيسر وسهولة على سطح الارض كالملح والنفط (الصدر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، ص٤٧١-٤٧٢) .
- **المعادن الباطنية:** ويقصد بها كل معدن احتاج في ابراز خصائصه المعدنية الى عمل وتطوير، كالحديد والذهب، ويقسم السيد الجليل من وجهة نظره المعادن الباطنية الى قسمين هما:

أ- **المعادن القريبة من سطح الارض:** والتي لا يسمح الاسلام بتملكها، اي انها ملكية عامة لكل الافراد لذا يكون استثمارها هو من حق الدولة وحدها، ويأذن للأفراد ان يمتلكون مقدار ما يحتاجون اليه منها ولا تتجاوز الكمية الحد المعقول ولا تبلغ الدرجة الاستيلاء عليها وحيازته لها سببا للضرر الاجتماعي والتضييق على الاخرين (الصدر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، صـ٤٧٧).

ب- **المعادن الباطنة، التي تختفي في اعماق الارض:** وتتطلب نوعين من الجهود:

الاول: جهد التفتيش والحفر، للوصول الى طبقاتها في اغوار الأرض.

والاخر: الجهد الذي يبذل على نفس المادة لتطويرها، وابراز خصائصها المعدنية، مثل معدن الحديد والذهب، ويطلق على هذه الفئة من المعادن اسم (المعادن الباطنة المستترة).

ان نظريات الفقه الاسلامي في المعادن الباطنة المستترة عديدة، منهم من يرى انها ملك للإمام (الدولة) وفريق يرى انها من الانفال، والانفال ملك للدولة، وآخر يرى انها ملك للناس جميعا (ملكية عامة)، ويقترب فكر السيد الجليل هنا من جغرافية المعادن والصناعة (قوانين التعدين والعوامل المؤثرة في انتاج المعادن) (الزوكة، ١٩٩٦، صـ١٩).

٣- المياه الطبيعية: تقسم المياه الطبيعية من وجهة نظر السيد الشهيد الصدر الى قسمين:

أ- المصادر المكشوفة (الظاهرة) وهي المياه التي اعدها الله للإنسان على سطح الارض، كالبحار والانهار، والعيون الطبيعية.

ب- المصادر المكنوزة في اعماق الطبيعة (المياه الجوفية) وهي التي يتوقف وصول الانسان اليها على جهد وعمل، كمياه الابار التي يحفرها الانسان ليصل الى ينابيع الماء. (الصدر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، ص٤٩٥)

ويرى السيد الشهيد الصدر ان القسم الاول (الظاهرة) من مصادر المياه يعد من الملكيات العامة التي لا يأذن الاسلام للأفراد بتملكها، فالبحر او النهر الطبيعي من الماء لا يملكه احد ملكية خاصة، ويباح للجميع الانتفاع به، مثل نهري دجلة والفرات واما القسم الثاني من مصادر المياه (المكنوزة) فاذا كشفه اي انسان بالعمل والحفر، اصبح له حق في العين المكتشفة يجيز له الافادة منها، ويمنع الاخرين من مزاحمته، لأنه هو الذي خلق بعمله فرصة للانتفاع بتلك العين، فمن حقه ان ينتفع بهذه الفرصة، وليس للآخر ممن لم يشاركه جهده في خلقها ان يزاحمه في الافادة منها ولذلك يصبح اولى بالعين من غيره، ويملك ما يتجدد من مائها لأنه لون من الوان الحيازة ولكنه لا يملك العين الموجودة نفسها في اعماق الطبيعة قبل عمله، فاذا اشبع حاجته من الماء، كان للآخرين حق الانتفاع به (الصدر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، صـ٤٩٦). وتقترب وجهة نظر السيد من جغرافية الموارد المائية التي تنص ان اي نهر يمر بأكثر من دولة لا يحق لدولة المنبع ان تمنع دولة المصب (المتشاطئة معها) من حصتها من المياه او بيع المياه لها (عيسى، ٢٠٠٣، صـ٢٣٠).

٤- بقية الثروات الطبيعية: ويرى السيد الشهيد الصدر هنا ان الثروات الطبيعية الاخرى هي من المباحات العامة والتي تعني الثروات التي يباح للأفراد الانتفاع بها، وتملك

رقبتها. فقد اوضح الاسلام ان الملكية الخاصة للمباحات العامة يجب ان يقوم على اساس العمل لحيازتها على اختلاف انواعه، فالعمل لحيازة الطير هو الصيد، والعمل لحيازة الخشب هو الاحتطاب، والعمل لحيازة اللؤلؤ والمرجان هو الغوص في اعماق البحار مثلا، والعمل لحيازة الطاقة الكهربائية الكامنة في قوة انحدار الشلالات هو بتحويل هذه القوة الى تيار كهربائي، وهكذا تملك الثروات المباحة ببذل الجهد (العمل) الذي تتطلب حيازتها (الصدر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، ص٤٩٩). ولا تملك هذه الثروات ملكية خاصة بدون العمل اذ لا يكفي دخولها في حدود سيطرة الانسان لتصبح ملكا له، مالم ينفق عملا ايجابيا في حيازتها. وتتفق وجهة نظر السيد الجليل مع علم الجغرافية في فروع (الجغرافية الاقتصادية)، مثل حرفة صيد، واستثمار المواد الغابية، والزراعة المائية، وانتاج الطاقة الكهرومائية (هارون، ٢٠٠٠، صفحات متفرقة).

تنمية الانتاج من وجهة نظر السيد الشهيد الصدر:

ان النقطة الوحيدة التي تتفق عليها المذاهب الاسلامية والرأسمالية والماركسية جميعا على الصعيد المذهبي، هي تنمية الانتاج، والاستفادة من الطبيعة الى اقصى حد ضمن الاطار العام للمذهب، اي جعل تنمية الثروة والاستمتاع بالطبيعة الى اقصى حد ممكن وهدفا للمجتمع، والذي يضع على ضوئه سياسته الاقتصادية، والاسلام حين وضع تنمية الثروة والاستمتاع بالطبيعة هدفا للمجتمع الاسلامي جند كل امكاناته، لتحقيق هذا الهدف وايجاد المقومات والوسائل التي يتوقف عليها(الصدر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، ص٦١٦).

ومن وسائل تحقيق هذا الهدف، نوعين:

النوع الاول: وسائل مذهبية، وهي من وظيفة المذهب الاجتماعي ايجادها وضمانها، وتفسر في جغرافية تنمية الموارد البشرية (بمدى تأثير العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية على قوة العمل)

اما النوع الثاني: فهي وسائل تطبيقية بحتة، تمارسها الدولة التي تتبنى ذلك المذهب الاجتماعي، برسم سياسة عملية تواكب الاتجاه المذهبي العام، وتفسر من وجهة نظر جغرافية التنمية والتخطيط (باللامركزية الادارية).

وقد وفر الاسلام الوسائل التي تدخل في نطاقه بوصفه مذهباً اجتماعياً ومركباً حضارياً شاملاً (الصدر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، صـ٦١٧).

وسائل الاسلام الفكرية لتحقيق التنمية من وجهة نظر السيد الشهيد الصدر:

من الناحية الفكرية حث الاسلام على العمل والانتاج، اذ ربط به كرامة الانسان وشانه عند الله وحتى عقله. وبذلك خلق الارضية البشرية الصالحة لدفع الانتاج وتنمية الثروة، واعطى مقاييس خلقية وتقديرات معينة عن العمل والبطالة لم تكن معروفة من قبل، كما وقاوم فكرة البطالة وحث على العمل، (اي ايجاد حالة من التوازن بين عدد السكان مع حجم الثروات الطبيعية) كذلك قاوم فكرة تعطيل بعض الثروات الطبيعية، وتجميد الاموال، اي سحبها من مجال الاستثمار(اي نقص رؤوس الاموال المستثمرة في عملية التنمية)، واعتبر فكرة تعطيل واهمال بعض المصادر الطبيعية او ثرواتها، لونا من الجحود وكفرانا بالنعمة، التي انعم الله تعالى بها على عباده، كما وفضل الاسلام الانفاق الانتاجي، وهي جغرافية التنمية (اي الانفاق على استخدام وسائل التكنلوجيا الحديثة، والذي يؤدي الى زيادة الانتاج وتحسين نوعيته والتقليل من الكلف الانتاجية)(الدليمي، ٢٠٠٩، صـ٣٢).

وسائل الاسلام التشريعية لتحقيق التنمية من وجهة نظر السيد الشهيد الصدر:

اما من الناحية التشريعية، فقد جاءت تشريعات الاسلام في كثير من الحقول، لتتفق مع مبدأ تنمية الانتاج الذي يؤمن به الاقتصاد الاسلامي(الصدر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، صـ٦٢٠). وتساعد على تطبيقه.

١- منع الاسلام الحمى: اي سيطرة الافراد على مساحة من الارض وحمايتها بالقوة دون ممارسة عمل في احيائها واستثمارها، وربط الحق في الارض بعملية الاحياء وما اليها دون اعمال القوة التي لا شان لها في الانتاج وفي استثمار الارض لصالح الانسان، وهذا ما تشير اليه جغرافية التنمية (من خلال مبدأ التعويض النقدي والعيني، لا اعمار واصلاح الاراضي المتروكة والفارغة) وادخالها في عمليات الانتاج والتنمية (الصدر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، صـ٦٢١).

٢- لم يعط الاسلام للأفراد الذين يبدأون عملية احياء المصادر الطبيعية الحق في تجميد

تلك المصادر وتعطيل العمل لا حيائها، ولم يسمح لهم بالاحتفاظ بها في حالة توقفهم عن مواصلة العمل في هذا السبيل. لان استمرار سيطرتهم عليها في هذه الحالة يؤدي الى حرمان الانتاج من طاقات تلك المصادر وامكانياتها. وهنا تؤكد جغرافية التنمية على هذه النقطة (في ان اغلب الدول النامية تمتلك الموارد الطبيعية التي يمكن ان تستثمر اقتصاديا مثل المعادن ومصادر الطاقة المختلفة، ولكنها تعاني من عدم توفر التكنولوجيا اللازمة ونقص رؤوس الاموال وانخفاض في مستوى القدرات البشرية). (الصدر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، صـ٦٢١).

٣- لم يسمح الاسلام لولي الامر (الدولة) بإعطاء الافراد شيئا من مصادر الطبيعة الا بالقدر الذي يتمكن الفرد من استثمارها والعمل فيه، لان اقطاع ما يزيد على قدرته يبدد ثروات الطبيعة وامكاناتها الانتاجية. وتؤكد على هذه النقطة جغرافية التنمية (بعدم اعطاء الدول المتقدمة حق استثمار الموارد الطبيعية للبلد، لما تقوم به هذه الدول من استنزاف واسع لثروات وموارد البلدان النامية بالشكل الذي يعيق عملية تنميتها وتطويرها) (الصدر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، صـ٦٢٢).

٤- حرم الاسلام الكسب بدون العمل، عن طريق استئجار الفرد ارضا بأجرة وايجارها بأجرة اكبر للحصول على التفاوت بين الاجرتين، اي الغاء دور الوسيط بين مالك الارض، والفلاح الذي يزرع الارض مباشرة لأنه لا يقوم بدور ايجابي للإنتاج، وانما يعيش على حساب الانتاج بدون خدمة يقدمها اليه. وهذا ما تؤكد عليه جغرافية التنمية والتخطيط من خلال (الغاء دور الوساطة الزراعية الصناعية والتجارية لأنها تعتبر احد معوقات التنمية الشاملة).

٥- حرم الاسلام الفائدة، والغى راس المال الربوي، وبذلك ضمن تحول راس المال في المجتمع الاسلامي الى راس مال منتج يساهم في العمليات الصناعية والتجارية. وهذا المبدأ ترفضه جغرافية التنمية (لأنه يعتبر من معوقات التنمية، مثلا انتقال رؤوس الاموال المستثمرة من الدول المتقدمة (القروض)، الى الدول النامية مما يشكل عبئا كبيرا على تلك الدول بسبب التبعات المالية الكبيرة نتيجة لتراكم الفوائد على تلك القروض(الخير، ٢٠٠٠، صـ٢٩).

السياسة الاقتصادية لتحقيق التنمية من وجهة نظر السيد الشهيد الصدر:

وهي الخدمات التي قدمها الاسلام بوصفه المذهبي لتنمية الانتاج وزيادة الثروة، وترك بعد ذلك للدولة ان تدرس الشروط الموضوعية للحياة الاقتصادية، اي ان تحصي ما في البلاد من ثروات طبيعية وتستوعب ما يختزنه المجتمع من طاقات، وما يعيشه من مشاكل، لتضع في ضوء ذلك كله، وفي الحدود المذهبية، سياسة اقتصادية تؤدي الى زيادة الانتاج ونمو الثروة، وتضمن يسر الحياة ورخاء المعيشة. وعلى هذا الاساس نعرف علاقة الاسلام بالسياسة الاقتصادية، التي ترسمها الدولة وتحددها الى مدى خمس او سبع او اكثر او اقل للوصول الى اهداف معينة في نهاية تلك المدة. فان هذه السياسة تختلف باختلاف الظروف الموضوعية، ونوع الامكانات التي يمتلكها المجتمع وطبيعة المشاكل والصعاب التي لابد من ومواجهتها، ولهذا كان لزاما على الاسلام ترك رسم تفاصيل هذه السياسة للدولة، لتضع التصميم الذي يتفق مع الظروف التي تكتنفها، ويقتصر دور الاسلام على وضع الاهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية، وحدودها العامة واطارها الشامل، الذي يجب على الدولة التقيد به ووضع سياستها ضمنه (الصدر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، ص٦٣١-٦٣٢). وهذا ما تدعوا اليه جغرافية التنمية من خلال وضع خطط تنموية وتكون على انواع منها (قصيرة الامد غالبا ما تكون سنة واحدة، ومتوسطة الامد من (٣-٧) سنوات، وطويلة الامد من (١٥-٢٥) سنة (الخير، ٢٠٠٠، صـ٣٤).

ربط تنمية الانتاج بالتوزيع من وجهة نظر السيد الصدر:

نظرية الانتاج من النظريات التي ابدع السيد الشهيد فيها علمياً ومنطقياً، اذ تتفق الاتجاهات الرأسمالية والاشتراكية والاسلامية انه لا تنمية بلا توسع بالإنتاج (تطوير وسائل الانتاج لتحقيق اكبر ربح ممكن)، الا ان الاتجاه الاسلامي يربط تنمية الثروة كهدف طريق لا هدف غاية، وأن الربح والاستفادة ترجع للمجتمع بصورة عامة. فإذا لم تساهم عمليات التنمية في اشاعة اليسر والرخاء بين الافراد اي تؤدي دورها لصالح حياة الانسان، اي لا تنمو الثروة بشكل منفصل عن حياة الناس بحيث يكون الناس في خدمة التنمية لا التنمية في خدمة الناس، وأن لا يستفاد منها أفراد بعينهم دون غيرهم، وعلى هذا الاساس وضع الاسلام تنمية الانتاج هدفاً للمجتمع، يجعل نصب عينيه ارتباط هذه التنمية باليسر والرخاء

العام للسكان. اذن الاسلام ينكر تبعية التوزيع لأشكال الانتاج وفقا لقانون طبيعي. وانما هي صلة يفرضها ويحدد فيها الانتاج لحساب التوزيع بدلا من تكييف التوزيع طبقا لحاجات الانتاج(الصدر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، صـ٦٤٢-٦٤٣). وهو طرح علمي ومنطقي من قبل السيد الشهيد يهدف الى تحقيق العدالة والمساواة في الاستفادة من عوائد الانتاج وتأكيد أن التنمية طريق لصيانة المجتمع، وهذا هو المنطق الجغرافي حول تنمية الاقليم الجغرافي وحالة التأثر بين الخصائص الطبيعية والبشرية والاقتصادية. كما يقترب فكر السيد الصدر مع الحقائق الجغرافية في عدة نقاط وهي:

أولاً: اكد السيد الصدر ان قواعد توزيع الانتاج ثابتة وصالحة في كل زمان ومكان، اذ تتقارب قواعد توزيع الانتاج الاسلامي (حصول كل عامل على اجر من عمله) مع الحقائق الجغرافية المكانية والزمانية للإنتاج، اي توزيع السكان حسب الانشطة الاقتصادية ومدى ارتباطها بظروف البيئة الجغرافية التركيب الاقتصادي للسكان (أبو صبحة، ٢٠١٥، صـ٢٤٩). من جهة وظروف العمل اللائق للعامل وتوفيرها من قبل أرباب العمل سوآءا كانت الدولة أم افراد.

ثانياً: ان عمليات الانتاج التي يمارسها الفرد، تعد مرحلة تطبيق للقواعد العامة في التوزيع، مثل استخراج المعادن، الذي يعد عملية انتاجية، وهو في نفس الوقت يؤدي الى تطبيق القواعد العامة للتوزيع على الثروات المنتجة، فالله قد وزع الثروات على كل الارض وكلف الانسان بالعمل واستثمارها وتبرز الحقيقة الجغرافية التي اعتمدها السيد الشهيد في أن الموارد الطبيعية والبشرية تتباين في توزيعها لكن جميع الارض تضم ثروات و بإمكان الانسان تطوير قدراته لاستغلالها بصورة اقتصادية. كما أن حسابات التركيبة الاقتصادية للسكان من قوة العمل وتنوع النشاط الاقتصادي للسكان والتنوع المهني الاقتصادي للسكان تدخل في توزيع الانتاج.

ثالثاً: ان الانتاج اذا ارتفع مستواه، وازدادت وسائله وامكاناته، نمت سيطرة الانسان على الطبيعة بحدود معينة، واصبح بإمكان الفرد المجهز بقوة الانتاج ان يمارس نشاطه في نطاق اوسع من المجالات التي كانت تتاح له قبل نمو الانتاج وارتفاع

مستواه، وهذا ما تؤكده الحقيقة الجغرافية انه بفضل التقدم العلمي استطاع الانسان مواجهة معوقات البيئة الطبيعية التي يعيش فيها مثل استصلاح اراضي الصحاري الجافة، وتثبيت الكثبان الرملية وانشاء المدرجات على سفوح الجبال، وغيرها على الرغم من وجود بعض المناطق التي من الصعوبة استثمارها كما في المناطق القطبية وأعماق البحار وغيرها ونلتمس منه تقارب رأي السيد الشهيد الصدر مع المجددين الجغرافيين في مغادرة نظرية الحتمية البيئية. كذلك فكرة التطبيق الموجه الذي يحدد الانتاج لحساب التوزيع، اي منع الاعمال التي تؤدي الى استغلال قواعد التوزيع استغلالاً سيئاً للوصول الى مبدا العدالة الاجتماعية، وهو ما يعرف بالجغرافية بعملية التنمية المستدامة في استغلال الموارد البيئية الطبيعية تسبقها التنمية البشرية. اي تدخل الدولة في توجيه عمليات الاستغلال بشكل يضمن للأجيال القادمة قدرتها في الانتاج حصتها منه، وهو المنطلق الذي يضمن الاسلام قواعده العامة في التوزيع العادل، لتحقيق العدالة الاجتماعية في كل زمان ومكان.

الصلة بين الانتاج والتداول من وجهة نظر السيد الصدر وتقاربها من الحقائق الجغرافية

ان التداول بمعناه المادي هو نقل الاشياء والسلع من مكان الى اخر وهو نوع من انواع عمليات الانتاج، لان نقل الثروة من مكان لآخر يخلق منفعة جديدة ويعد تطويرا للمادة الى شكل افضل بالنسبة الى حاجات الانسان، سواء كان النقل عموديا كما في الصناعات الاستخراجية التي يمارس الانتاج فيها عملية نقل المواد الاولية من اعماق الارض الى سطحها، او افقيا كما في نقل السلع المنتجة الى الاماكن القريبة من المستهلكين واعدادها في متناول ايديهم، وان نقلها بهذا الشكل نوع من التطوير الى شكل افضل (الصدر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، صـ٦٤٦-٦٤٩)، أو نقلها الى أماكن أبعد ويتطابق الراي الاسلامي الذي يمثله السيد الشهيد ﷺ مع الراي الجغرافي بأن النقل عنصر هام من عناصر التنمية الاقتصادية بكونه يخلق منفعة مكانية وبالتالي يحقق التخصص المكاني والذي من المستحيل تحقيقه بدون عامل النقل، ودور النقل في تحديد الموقع الصناعي أو الموقع الزراعي، ونشأ تداول السلع ونقلها بصورة اخرى جديدة نتيجة لتخصص في العمل، الذي اصبح كل فرد بموجبه يمارس فرعاً خاصاً من فروع الانتاج، وينتج كمية اكبر من حاجته، ويحصل على سائر

السلع التي يحتاجها من منتجي تلك السلع عن طريق التبادل (اي اعطائهم حاجتهم من منتوجه لقاء الحصول على منتوجاتهم)، وتطور التبادل بعد ذلك فوجد الوسيط بين المنتج والمستهلك، اي شخص ثالث يقوم بدور الوساطة بينهما وبهذا نشأت عمليات التجارة، واصبح الوسيط يوفر كثيرا من الوقت والجهد على المنتجين والمستهلكين. فالتجارة من وجهة نظر الاسلام والسيد ﷺ نوع من الانتاج والعمل المثمر، ومكاسبها انما هي في الاصل نتيجة لذلك، وهذا المفهوم الاسلامي عن التداول ليس مجرد تصور نظري فحسب وانما يعبر عن اتجاه عملي عام، لأنه يقدم الاساس الذي تملا الدولة على ضوئه الفراغ المتروك لها في حدود صلاحياتها، وهناك وجه تشابه كبير بين وجهت النظر الاسلامية وبين وجهة النظر الجغرافية في نفس الموضوع، اذ ترتب على ذلك ظهور نوع من التخصص الاقليمي في انتاج بعض السلع التي يخضع انتاجها للظروف البيئية بالدرجة الاولى، ولقدرة السكان على استغلال امكانات هذه البيئة بما يحقق حاجة الانسان محلياً وتوفير فائض يمكن تصديره الى اقاليم الندرة والعجز في مناطق ودول اخرى، ويمكن القول بأن النقل والتجارة عاملان رئيسيان يمكن عن طريقهما ايجاد حالة من التوازن بين العرض والطلب لمختلف السلع المنتجة والمتبادلة بين اقاليم العالم المختلفة، وهذا ما يسمى في الجغرافية بعملية بالتبادل التجاري للسلع بين الاقاليم والدول على مستوى العالم (هارون، ٢٠٠٠، صـ٦٠٥). ومن وجهة نظر السيد الشهيد يسمح الاسلام للدولة بالتدخل بالعملية الانتاجية لعدة مبررات منها (الصدر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، صـ٦٥٧):

- لكي تضمن الدولة الحد الادنى من انتاج السلع الضرورية، والحد الاعلى الذي لا يجوز التجاوز عنه، بمعنى ان لا تسير مشاريع الانتاج الخاصة وفقا لإرادة وادارة اصحابها دون توجيه مركزي واشراف من السلطة الشرعية (الدولة)، لضمان عدم التعرض للإسراف والتفريط، وتقترب وجهة النظر هذه من متطلبات نجاح التنمية الاقتصادية الجغرافية التي تؤمن بسياسة التدخل الحكومي في عملية الانتاج والتبادل التجاري للوصول الى تحسين الاقتصاد الوطني ورفع المستوى المعاشي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأبناء البلد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة للإقليم الجغرافي.

- ان التشريع الاسلامي بشأن توزيع الثروات الطبيعية الخام، يفسح المجال للدولة لكي تتدخل وتهيمن على الحياة الاقتصادية كلها، واذا تمت للدولة الهيمنة على الصناعات

الاستخراجية وانتاج المواد الاولية الخام، كان لها بالتالي السيطرة وبصورة غير مباشرة على مختلف فروع الانتاج في الحياة الاقتصادية، عن طريق الهيمنة على المرحلة الاولى والاساسية من الانتاج، اي انتاج المواد الاولية، وهذا ما تنادي به الجغرافية الاقتصادية في انه يجب ان يكون هناك ترابط قوي ومتماسك بين مراحل الانتاج للسيطرة على الناتج ويكون لها قوة التصرف والتوجيه بشكل مباشر أو غير مباشر خدمتاً لسياسات الدولة وسكانها من حيث الاكتفاء الذاتي وحماية المستهلك وضمان نوعية السلع لتتحول المشاريع الصناعية سوآءا الخاصة أم العامة تحت الاشراف الحكومي وبالتالي حماية اقتصاد الدولة وحقوق أفرادها.

الضمان الاجتماعي من وجهة نظر السيد محمد باقر الصدر وتقاربها من الحقائق الجغرافية

أكد السيد الشهيد على أن الاسلام فرض على الدولة ضمان معيشة افراد المجتمع (رعاياها) ضمانا كاملا، وهي بالعادة تقوم بهذه المهمة على مرحلتين (الصدر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، صـ٦٦١):

المرحلة الاولى: تهيئ الدولة للفرد وسائل العمل وفرصة المساهمة الكريمة في النشاط الاقتصادي، ليعيش على اساس عمله وجهده، واذا كان الفرد عاجز عن العمل وكسب معيشته بنفسه وكانت الدولة في ظرف استثنائي لا يمكنها منحه فرصة للعمل جاء دور **المرحلة الثانية:** هي التي تمارس فيها الدولة تطبيق مبدا الضمان الاجتماعي، عن طريق تهيئة المال الكافي لسد حاجات الفرد وتوفير حد خاص من المعيشة له ولأفراد العائلة. وفي هذا الصدد تشير النظريات الخاصة بالجغرافية الاجتماعية مثل (نظرية الوضع الاجتماعي ونظرية الكلفة للتزايد السكاني والمستوى الاقتصادي للأسرة وحدود قوة العمل لأفرادها)(كرداشة، ٢٠٠٩، صـ٥٥-٥٩).

الضمان الاجتماعي الاسلامي يرتكز على مبدأين اساسيين هي: (الصدر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، ص٦٦١-٦٦٢)

- **التكافل الاجتماعي العام:** وهو المبدأ الذي يفرض فيهلا الاسلام على المسلمين كفالة بعضهم بعضاً، وهذه الكفالة فريضة على المسلم في حدود ظروفه وامكاناته، (فريضة زكاة الاموال)، ودور الدولة هنا يبرز عن طريق الزام رعياها بامتثال ما يكلفون به شرعا، فهي المسؤولة والمخولة في حق اكراه كل فرد على اداء واجباته الشرعية، مثل اكراه المسلمين على

الجهاد والدفاع عن حرمة اراضيهم وكفالة العاجزين (الاطفال وكبار السن) اذا امتنعوا عن القيام بها. وهذا ما يتطرق اليه التحليل الجغرافي لخصائص السكان الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية من حيث مستوى قوة العمل ونسبة الاعالة بين أفراد المجتمع السكاني وانعكاسات ذلك على المستوى الاقتصادي العام وتأثيراته المتبادلة مع الظواهر في الاقليم الجغرافي.

- **الضمان الاجتماعي:** لا تستمد الدولة مبررات الضمان الاجتماعي الذي تمارسه من مبدا التكافل الاجتماعي العام وانما عن طريق الضمان الاجتماعي والذي هو حق الجماعة في مصادر الثروة ومن هذا الاساس تكون الدولة مسؤولة بصورة مباشرة عن ضمان معيشة المعوزين والعاجزين، وان هذه المسؤولية لا تفرض على الدولة ضمان الفرد في حدود حاجاته الحياتية فحسب، بل تفرض عليها ان تضمن للفرد مستوى الكفاية من المعيشة الذي يحياه افراد المجتمع الاسلامي، لان ضمان الدولة هنا ضمان اعالة، واعالة الفرد هي القيام بمعيشته وامداده بكفايته، والكفاية من المفاهيم المرنة التي يتسع مضمونها كلما زادت الحياة العامة في المجتمع الاسلامي يسرا ورخاء وعلى هذا الاساس يجب على الدولة ان تشبع الحاجات الاساسية للفرد من غذاء ومسكن ولباس وان يكون اشباعها لهذه الحاجات من الناحية النوعية والكمية وفي مستوى الكفاية بالنسبة الى ظروف المجتمع، كما يجب على الدولة اشباع الحاجات الغير اساسية من سائر الحاجات التي تدخل في المفهوم الاقتصادي للمجتمع الاسلامي تبعاً لمستوى المعيشة فيه والاكتفاء الذاتي.

الاستنتاجات

إن غزارة المعرفة العلمية في مؤلف السيد الشهيد من نظريات علمية ومناقشات فلسفية وعقائدية، عالجت جوانب أساسية في اقتصاديات المجتمع الاسلامي، ما جعلت منه مصدراً مهماً يجمع بين الشريعة والحياة، ويعالج مشكلة اقتصادية بأبعاد اجتماعية وسياسية. وبناءً على ما تقدم نوجز أهم الاستنتاجات التي تبين أهمية الحقائق الجغرافية في البناء العلمي لمؤلف السيد الجليل:

١- أكد السيد الشهيد على قوة العمل وأعتبرها الوسيلة والغاية فهي محرك الاقتصاد من جهة والهدف اجتماعياً من أخرى. وأشار أيضاً الى وجود علاقة مصيرية مع الثروة

فلا استثمار بدون طاقات بشرية، بالمقابل تضيع قوة العمل بدون استثمار حقيقي للثروة، وهذا الترابط يعطي ثماره مع وجود ثلاثي النجاح (الادارة والتنظيم والتوجيه)

٢- اهتم السيد الجليل بالملكية الخاصة التي مثلت نقطة الخلاف الرئيسة بين الشيوعية والرأسمالية، وذكر بأن لها دور في التنمية الاقتصادية الشاملة، فلا تتعارض مع الملكية العامة التي جاءت بها الشيوعية ولا تتحكم بالاقتصاد وتحتكره، وبرأيهُ تسند الاقتصاد من قبيل توفير فرص العمل وتقليل البطالة وأيضاً توسع الاستثمار وتنوعه، والاهم الحفاظ على رأس المال والعقول من الضياع.

٣- أشار السيد الى أهمية الارض وضرورة واحياءها فهي ملك لمن يحيها ولابد للجميع أن تكون لهم فيها فرص متساوية وهذا ما ينطبق على بقية المصادر الطبيعية، ويتحقق ذلك بالتنظيم والادارة الموجه للصالح العام.

٤- ربط السيد الشهيد مقبولية الفكر الاقتصادي الاسلامي بما يتحقق من تنمية اجتماعية وتطور اقتصادي وهذا النجاح يعتمد على سياسات تأخذ بنظر الاعتبار العدالة والتوزيع المتكافئ والضمان الاجتماعي وتنمية الموارد البشرية.

المقترحات

نال كتاب السيد الشهيد الصدر" اقتصادنا" اهتمام واعجاب الاوساط العلمية فكان مقصد للباحثين والمفكرين والمخططين من الاقتصاديين والاجتماعيين وغيرهم، لما فيه من تمازج علمي من كل التخصصات صاغها السيد الشهيد واجاد في طرح نظرة فكرية اسلامية للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مثلت طريق يعالج ضياع وتشتت المسلمين بين قطبي الاقتصاد العالمي الشيوعي والرأسمالي، فكانت طروحاته مقبولة علمياً وتطبيقياً وهي نابعة من المعرفة الواسعة للسيد الشهيد بالعلوم والتخصصات العلمية الاخرى ومنها الحقائق الجغرافية الطبيعية والبشرية والاقتصادية، وهذا ما تم عرضه في متن البحث والاستنتاجات، إذ لهذه الحقائق وجود واسع ركز عليها السيد الشهيد بعد تشخيصه لأهميتها وواقعيتها في التخطيط الاقتصادي الآني والمستقبلي.

ومن هذا المنطلق يتطلب من الجغرافيين كباقي المختصين، الاخذ بنظريات وطروحات السيد الجليل، سيما وأنه عالج جوانب أساسية في حياة المجتمع الاسلامي، بطرح معالجات اقتصادية جوهرية لها انعكاسات اجتماعية مؤثرة حياة السكان.

كما أن الفكر العلمي العربي الاسلامي لم ينال مكانته في حياة المجتمعات الاسلامية نفسها على الرغم من وجود مفكرين لهم طروحات علمية تمس مفاصل أساسية في حياة المجتمع أمثال الطرح الاقتصادي للسيد الجليل، ويتطلب ذلك من الجغرافيين التمحيص في أدبيات الفكر العلمي العربي، وعرض الحقائق الجغرافية ودورها في بناء النظريات العلمية.

هوامش البحث ومصادره

١. محمد باقر الصدر، اقتصادنا، تحقيق مكتب الاعلام الاسلامي، فرع خراسان، الطبعة الثانية، مطبعة مكتب الاعلام الاسلامي، ايران،٢٠٠٥.
٢. كايد عثمان ابو صبحة، جغرافية السكان، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠١٥.
٣. احمد علي اسماعيل، اسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، الطبعة السابعة، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨٩.
٤. محمد محمود ابراهيم الديب، جغرافية الزراعة (تحليل في التنظيم المكاني)، الطبعة الثانية، مطبعة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٥.
٥. محمد خميس الزوكة، التخطيط الاقليمي وابعاده الجغرافية، الطبعة الثالثة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩١.
٦. محمد خميس الزوكة، جغرافية المعادن والصناعة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٦.
٧. عبد الوهاب مطر الداهري، اسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، الطبعة الاولى، مطبعة العاني، بغداد،١٩٦٩.
٨. محمد دلف احمد الدليمي، وفواز احمد الموسى، جغرافية التنمية (مفاهيم- نظريات- تطبيق)، الطبعة الاولى، دار الفرقان، سوريا، ٢٠٠٩.
٩. صفوح الخير، التنمية والتخطيط الاقليمي، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، ٢٠٠٠.
١٠. ابراهيم سليمان عيسى، ازمة المياه في العالم العربي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠٠٣.
١١. علي احمد هارون، اسس الجغرافية الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٠.
١٢. منير عبد الله كرادشة، علم السكان والديموغرافية الاجتماعية، عالم الكتب الحديث، أربد، ٢٠٠٩.